

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من التحالف النسائي الدولي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040113 201212 12-61347X (A)



البيان

آثار الأزمة الاقتصادية على العنف القائم على نوع الجنس

العنف القائم على نوع الجنس ظاهرة ذات أبعاد وبائية شائعة في كثير من الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات والثقافات في أنحاء العالم.

وليس إنهاء العنف ضد المرأة ترفاً في أوقات النمو. بل هو أكثر أهمية في أوقات الأزمة عندما تتأثر المرأة تأثراً بالغ الشدة.

وإن الأزمة المالية الجارية التي اجتاحت العالم بأسره تقريباً خلال انحسار اقتصادي تمثل تهديدات للمكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتخفيف وطأة الفقر، بل هي في الحقيقة تهديد لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

وإن تحقيق المساواة الاقتصادية عامل أساسي في منع العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما العنف المتزلي، لأن الأزمات الاقتصادية تزيد من الاختلالات بين الجنسين في الاقتصاد، وتعرض النساء والفتيات للعنف بدرجة أكبر.

والأزمة الراهنة لها أثر متميز أكبر على المرأة لأن وضعها الاقتصادي عند بداية الأزمة لم يكن مساوياً لوضع الرجل. فالمرأة أكثر تعرضاً من الرجل لمزاولة أعمال ضعيفة أو للعمالة غير الكاملة أو للبطالة، ولأن تفتقر إلى الحماية الاجتماعية، ولأن تتاح لها سبل محدودة للوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية والسيطرة عليها.

وهناك أدلة قوية على وجود روابط واضحة بين العنف والبطالة، وبين العنف والتشرد، وبين العنف والسكن غير اللائق.

وهناك أدلة قوية أيضاً على توتر العلاقات بين أفراد الأسرة المعيشية، وكذلك داخل الأحياء نتيجة لشحة الموارد بسبب زيادة الطلب. وكثيراً ما يتمزق النسيج الاجتماعي بسبب زيادة الجريمة، وتخلي عائلي الأسر المعيشية عن أسرهم، وتزايد العنف المتزلي والمجتمعي.

والأزمات الاقتصادية تزيد بصفة خاصة الأشكال الضارة من العنف المرتكبة ضد النساء، لا سيما الاتجار بهن والبيعاء. وهي تزيد من الضغوط القائمة على النساء الفقيرات ليدخلن مجال تجارة الجنس بغية كفالة أسرهن.

وإذا ما أفضت الأزمة إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس فقد يلجأ الأطفال أو أسرهم إلى البغاء كاستراتيجية لكسب العيش.

وبالإضافة إلى زيادة معدلات العنف، تؤثر تدابير التقشف التي تشمل تخفيضات للميزانية العامة على خدمات الدعم، مما يجعل النساء ضحايا العنف أكثر ضعفاً من المعتاد. وتفضي هذه التخفيضات إلى تخفيض خدمات الشرطة والخدمات القانونية والصحية وغيرها من الخدمات الأساسية المقدمة للضحايا.

ولذلك، فهناك حاجة ملحة لتحليل الأسباب العميقة الجذور للأزمة، والعمل على طرح رؤية بديلة للتنمية مؤسسة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. إن الأزمة المالية الراهنة هي نتاج لفشل إدارة شؤون المالية. فقد سُمح للمالية بالنمو بدرجة كبيرة للغاية بالمقارنة بالاقتصاد الحقيقي.

وقد أصبحت النقود والعائدات على النقود الغرض النهائي للاقتصاد بدلا من توفير السلع والخدمات. وإدارة شؤون المالية مجنونة، لأن هناك قدرا كبيرا من التمثيل الناقص للمرأة في عملية صنع القرار المالي.

و لم تدرج خطط التعافي وبرامج التكيف الهيكلي منظورا جنسانيا فيها. وعلى ضوء الاعتبارات الآتية الذكر، نناشد الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والهيئات الحاكمة الإقليمية أن تُقيّم الهيكل المالي العالمي وعناصره الفاعلة على أساس إطار حقوق الإنسان، مع أخذ جميع اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة في الاعتبار.

ونناشد كذلك الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والهيئات الحاكمة الإقليمية أن تتخذ إجراءات عاجلة وتنفيذ التدابير التالية بغية تصحيح الأثر الجنساني الناجم عن الأزمة:

(أ) الاضطلاع بتحليل منهجي مراعي للاعتبارات الجنسانية لأسباب الأزمة وأثرها على المرأة وإجراءات التصدي لها؛

(ب) تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني باعتبارها منهجية موحدة لجميع عمليات الميزانية العامة؛

(ج) تنفيذ تدابير لمكافحة العملية الجارية لتأنيث الفقر التي تفاقم بسبب الكساد؛

(د) إيجاد فرص العمل، لا سيما في القطاع العام، عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية (التعليم والرعاية الصحية ورعاية الأطفال ورعاية المعالين)، مما سيخفف أيضا من العبء غير المتناسب الواقع على المرأة لتمكينها من المشاركة في سوق العمل؛

(هـ) اتخاذ التدابير اللازمة بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية، فضلا عن الشركات الخاصة؛

(و) اتخاذ تدابير قوية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك تمويل خدمات الدعم المقدمة للنساء ضحايا العنف؛

(ز) تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرارات مجلس الأمن التاريخية ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، والتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف المتزلي ومكافحتهما.

وينبغي أن يكون لنساء العالم صوت أعلى في التعبير عن الحاجة إلى التحرك نحو نظام اقتصادي موجه نحو تحقيق العدالة يعزز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ويضع حدا للسعي الدائم لتحقيق نمو غير محدود وأقصى قدر من الأرباح على حساب بقاء البشرية.